

Distr.: General
20 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
(اليونيدو)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٧.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

موجز

يستعرض المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في هذا التقرير الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٧، أحدث الاتجاهات السائدة في ميدان التنمية الصناعية، بما في ذلك قيمة التصنيع المضافة والنمو في البلدان، والطلب العالمي على السياسات والاستراتيجيات الصناعية المبتكرة، وعلاقة التصنيع بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير تحليلاً لأهمية التنمية الصناعية في سياق الخطة الناشئة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويقدم توصيات سياساتية واضحة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يصف التقرير دور اليونيدو وما قدمته من إسهامات في الآونة الأخيرة، باعتبارها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالترويج للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وللتعاون الصناعي الدولي.

أولا - نظرة عامة على التنمية الصناعية

ألف - مقدمة

١ - جرى في التقرير السابق عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/67/223) التعريف عن مفهوم التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع باعتبارها الولاية الأساسية المتجددة لليونيدو، وهدفا محتملا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - ويعتبر التقرير أن التنمية الصناعية أثبتت أنها العامل الرئيسي لانتشال الناس من الفقر، ولإيجاد رخاء مشترك مستدام، وللنهوض بالقدرة التنافسية الدولية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، ولتحسين الضمانات البيئية والاجتماعية على نحو منهجي. واستند هذا الرأي إلى الملاحظات المتعلقة بالمسارات الإنمائية الناجحة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وفي الواقع، يبين التاريخ أن حكومات البلدان التي نجحت في التحول من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد حديث، عملت على تنسيق الاستثمارات الرئيسية للشركات الخاصة التي ساعدت في إطلاق الصناعات الجديدة، وقدمت في كثير من الأحيان حوافز للشركات رائدة^(١). كما استند هذا الرأي إلى الإدراك بأن التصنيع القائم على مباشرة الأعمال الحرة شرط مسبق ضروري من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على الأجل الطويل والتقدم الاجتماعي والابتكار التكنولوجي، بما في ذلك في قطاعي الزراعة والخدمات المتصلة بالصناعة.

٣ - ومنذ صدور التقرير السابق، حقق المجتمع الدولي قفزة نوعية في مجال الاعتراف بالتصنيع باعتباره قوة دافعة أساسية للتنمية المستدامة في القضاء على الفقر لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتخذ المؤتمر العام لليونيدو قرارا تاريخيا بعنوان "إعلان ليما: نحو تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع" (GC.15/Res.1). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعلن المشاركون في المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل، المعقود في سان هوسيه، كوستاريكا، أن التحول الصناعي شرط مسبق رئيسي لتحقيق أي من هدف إنمائي في المستقبل^(٢). وفي الآونة الأخيرة، أكدت من جديد أقل البلدان نموا أن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول^(٣) يعتمد على النهوض بتنمية صناعية مستدامة وشاملة

(١) جاستين لين "Industrial policy comes out of the cold", Project Syndicate, 2010.

(٢) San Jose Declaration: "Challenges for sustainable development and international cooperation in middle-income countries: the role of networks for prosperity" (IDB.41/Dec.4).

(٣) برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (انظر A/CONF.219/3).

لجميع^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.223/3)، المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دعوة إلى العمل من أجل تشجيع التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في خططها الإنمائية.

٤ - وعلى غرار ذلك، حددت المجموعات الإقليمية المختلفة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع بوصفها حجر زاوية في سياساتها الإنمائية. ويعتبر الموقف الأفريقي المشترك من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التصنيع استراتيجية محورية لأفريقيا في التصدي للفقير وعدم المساواة والبطالة، وهو مفهوم ينعكس أيضاً في التقارير الاقتصادية للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وفي المؤتمر الوزاري عن الإنتاج والتنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كاراكاس عام ٢٠١٣، حدد المسؤولون الرفيعو المستوى الحاجة الملحة إلى تشجيع وتعزيز القدرات الوطنية الصناعية والإنتاجية في المنطقة من أجل زيادة الإنتاجية والتغلب على أوجه عدم المساواة^(٥). وخلال اجتماع عقد مؤخراً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حددت بلدان المنطقة تعزيز النمو الشامل للجميع والتحول الهيكلي من خلال السياسة الصناعية والزراعية أولوية إنمائية أساسية حتى عام ٢٠٣٠^(٦). وفي الوقت نفسه، واصلت معظم البلدان الآسيوية المضي في مسيرتها على طريق تحقيق التصنيع القائم على التصدير، الذي انتشل ملايين الأشخاص من الفقر. واعترفت البلدان الصناعية أيضاً بأهمية الصناعة بالنسبة إلى نموها في المستقبل، إذ دعت المفوضية الأوروبية إلى "نهضة صناعية" وأعلنت عزمها على زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠^(٧)؛ كما تناولت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أهمية التصنيع في تقريرها "منظورات التنمية العالمية" لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤؛ وأعلنت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عن اتباع سياسات

(٤) المؤتمر الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، المعقود في كوتونو، في تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٥) الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى بشأن التنمية الإنتاجية والصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كاراكاس، ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

(٦) انظر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "منظور إقليمي لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، ٢٠١٣.

(٧) رسالة الاتحاد الأوروبي، "For a European industrial renaissance"، ٢٠١٤.

صناعية من أجل إعادة تنشيط قطاعات صناعية مختارة في ذينك البلدين، ولا سيما منها تلك التي تطل مؤسساتهما الصغيرة والمتوسطة بهدف المضي في خلق فرص العمل والابتكار.

٥ - وشجعت الجمعية العامة القرار ٢٢٥/٦٧ الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار المناسب لمسألة التنمية الصناعية لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، اقترح الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة هدف "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار"^(٨).

٦ - وفي ظل المفاوضات الجارية بشأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، ما برح المشهد الصناعي العالمي آخذاً بالتغير بوتيرة لم يسبق لها مثيل. فمع أن السياسة الصناعية كانت من "أكثر الأسرار كتماناً" قبل عام ٢٠١٠، أكدت معظم البلدان منذ ذلك الحين أنها تنتهج بشكل نشط سياسة صناعية في شكل أو في آخر^(٩). وبالطبع، سبق للحكومات أن قدمت الدعم إلى صناعات القطاع الخاص قبل حصول الأزمة المالية الأخيرة، من خلال الإعانات المالية المباشرة أو الإعفاءات الضريبية أو قروض المصارف الإنمائية الوطنية من أجل تعزيز النمو وخلق فرص العمل. وفي العديد من المحافل الدولية، نوقشت السمات الأخرى للسياسة الصناعية، بما في ذلك تمويل البنى التحتية المتصلة بالصناعات الرئيسية، وإدخال تحسينات على القدرات المؤسسية والأطر القانونية الشفافة^(١٠).

باء - الاتجاهات السائدة مؤخراً في التنمية الصناعية

٧ - في أعقاب فترة من النمو الملحوظ، بلغت قيمة التصنيع المضافة ذروتها بتسجيلها ٩ ٧٢٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، إلا أنها انخفضت عام ٢٠٠٩، نتيجةً للأزمة المالية العالمية في المقام الأول. وكانت البلدان الصناعية هي الأكثر تضرراً، إذ انخفض ناتج التصنيع فيها بنسبة ١٢,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية عام ٢٠٠٩. كما شهدت الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة تباطؤاً في معدلات نمو قيمة التصنيع المضافة بدءاً من عام ٢٠٠٧، في حين سجل هذا المعدل في عام ٢٠٠٩ نسبة نمو لا تتعدى ٢,٢ في المائة (انظر الشكل الأول). وما برحت هذه القيمة منذ ذلك الحين تتعافى في الاقتصادات الصناعية وكذلك في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة، إذ بلغت ١٢ ٠٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣.

(٨) الهدف ٩ المقترح في التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية، المعتمد في ١٩ تموز/يوليه.

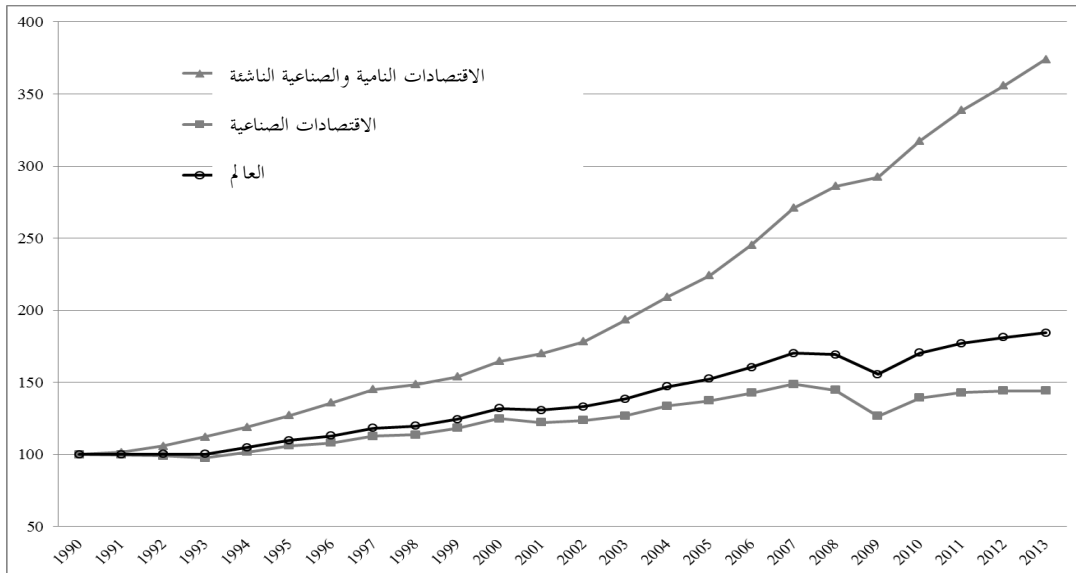
(٩) المقصود بالسياسة الصناعية أي قانون أو قاعدة تنظيمية أو قرار حكومي يهدف إلى تشجيع النشاط الجاري أو الاستثمار في أي صناعة كانت.

٨ - وتسارعت وتيرة نمو التصنيع على مدى العقد الماضي في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة في شكل ملفت^(١٠). وبحلول عام ٢٠٠٠ زادت قيمة التصنيع المضافة في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة بنسبة ٦٠ في المائة مقارنةً بالأسعار الثابتة لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، في حين ارتفعت هذه القيمة في هذه البلدان خلال العقد الماضي بنسبة ١٣٠ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٠. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، لم ترتفع هذه القيمة في البلدان الصناعية إلا بنسبة ٤٠ في المائة.

الشكل الأول

اتجاه النمو في قيمة التصنيع المضافة الصناعية في العالم، ١٩٩٠-٢٠١٣، بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥

الأسعار الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥؛ ١٩٩٠ = ١٠٠



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

٩ - أدى التصنيع دوراً هاماً بشكل خاص كمحرك للنمو في البلدان النامية والصناعية الناشئة إذ تجاوزت وتيرة نمو قيمة التصنيع المضافة مثلتها للناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الثاني). وقد أدى نشاط التصنيع المطرد على مدى السنوات العشرين الماضية بحلول عام ٢٠١٣ إلى تسجيل نسبة نمو لقيمة التصنيع المضافة تفوق مثلتها للناتج المحلي الإجمالي

(١٠) اعتباراً من عام ٢٠١٣، بدأ استخدام مجموعات جديدة للبلدان في كل المنشورات الإحصائية لليونيدو. وترد التفاصيل المتعلقة بهذه الفئات في *International Yearbook of Industrial Statistics 2013*.

بـ ٢٥ في المائة. وقد ارتكز هذا الاتجاه إلى ظهور صناعات جديدة متسارعة النمو تتسم بقيمة مضافة وإنتاجية أعلى وزيادة في وفورات الحجم^(١١).

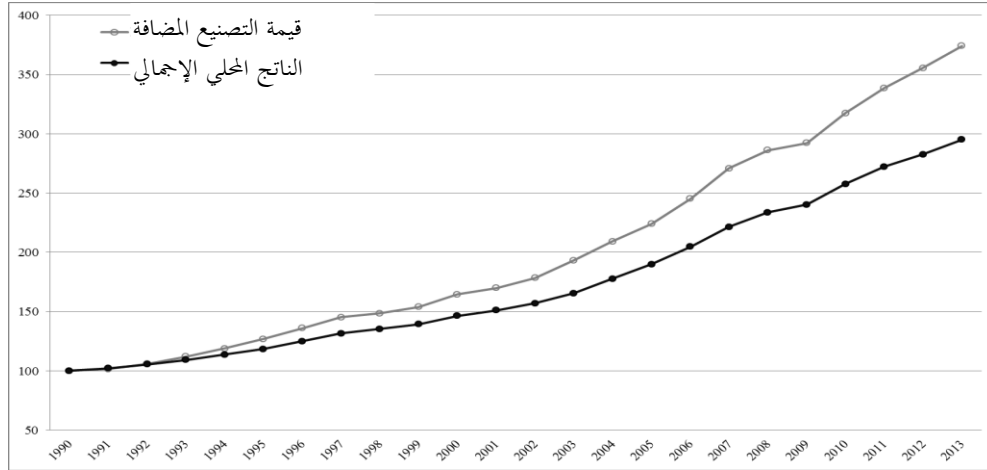
١٠ - وكان النمو السريع والمطرد للتصنيع مصدرا رئيسيا للحد من الفقر في البلدان النامية والصناعية الناشئة من خلال خلق فرص العمل وتوليد الدخل. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩، خلقت نحو ١٢٠ مليون فرصة عمل في قطاع التصنيع والخدمات المتصلة به. وعلى الصعيد العالمي، أوجدَ التصنيع ٤٧١ مليون فرصة عمل في عام ٢٠٠٩، وأضاف ما يقدر بنحو ٥٠٠ مليون فرصة عمل إلى قطاع التصنيع والخدمات المتصلة به بحلول عام ٢٠١٣^(١٢).

١١ - وترافقَ تزايدُ العمالة في التصنيع بإدخال تحسينات في المهارات وظروف العمل والأجور للقوة العاملة. وأصبح العمال بشكل عام أكثر إنتاجية واتسعت أفق توفير فرص العمل للنساء إلى حد كبير.

الشكل الثاني

اتجاهات النمو الاقتصادي والصناعي في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥

(الأسعار الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥؛ ١٩٩٠ = ١٠٠)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيديو.

(١١) كل البيانات الواردة في هذا التقرير مستقاة من قواعد البيانات الإحصائية لليونيديو أو من وثائق من إعدادها، بما في ذلك *International Yearbook of Industrial Statistics* (Cheltenham, United Kingdom, Edward Elgar Publishing, 2014)، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

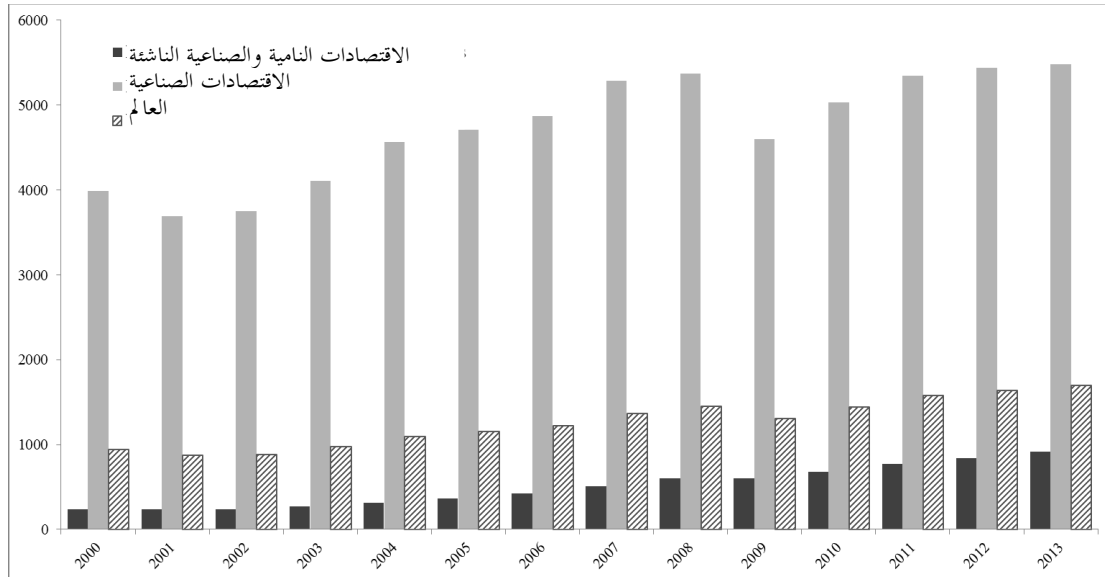
(١٢) اليونيديو، *Industrial Development Report 2013: Sustaining Employment Growth: The Role of Manufacturing and Structural Change* (Vienna, 2013).

١٢ - يمكن إعطاء صورة عن المزيد من إمكانيات التصنيع في مجال "اللقاق بالركب" الاقتصادي في اتجاهات نصيب الفرد من قيمة التصنيع المضافة (انظر الشكل الثالث). فقد بلغ نصيب الفرد من قيمة التصنيع المضافة في العالم ٦٩٧ ١ دولارا عام ٢٠١٣، في وقت سجل النصيب عيئه ٤٨٣ ٥ دولارا في مجموعة الاقتصادات الصناعية، مقابل ٩١٧ دولارا للاقتصادات النامية والصناعية الناشئة. وبلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة التصنيع المضافة في ١٠٠ من البلدان النامية أقل من ٣٩٧ دولارا في عام ٢٠١٣. ورغم ازدياد نصيب الفرد من قيمة التصنيع المضافة بنسبة فاقت الثلاثة أضعاف في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة منذ عام ١٩٩٠، فهذه البلدان لا تزال تشكل نصفَ متوسط نصيب الفرد من قيمة التصنيع المضافة في العالم و فقط سدس نصيب الفرد من قيمة التصنيع المضافة في الاقتصادات الصناعية. ومع أن سد هذه الفجوة لن يكون أمرا سهلا، تفيد تجربة البلدان الحديثة العهد في التصنيع بأن الفوارق الزمنية التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو في الحد من أوجه التفاوت القائمة وفي إجراء تحويل هيكلي لاقتصاداتها باتت أقصر، وبخاصة في حالة البلدان التي دخلت حقبة التصنيع في مرحلة متأخرة، التي تُتبع فيها استراتيجيات وسياسات صناعية فعالة.

الشكل الثالث

نصيب الفرد من قيمة التصنيع المضافة، بحسب مجموعة البلدان

(بدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

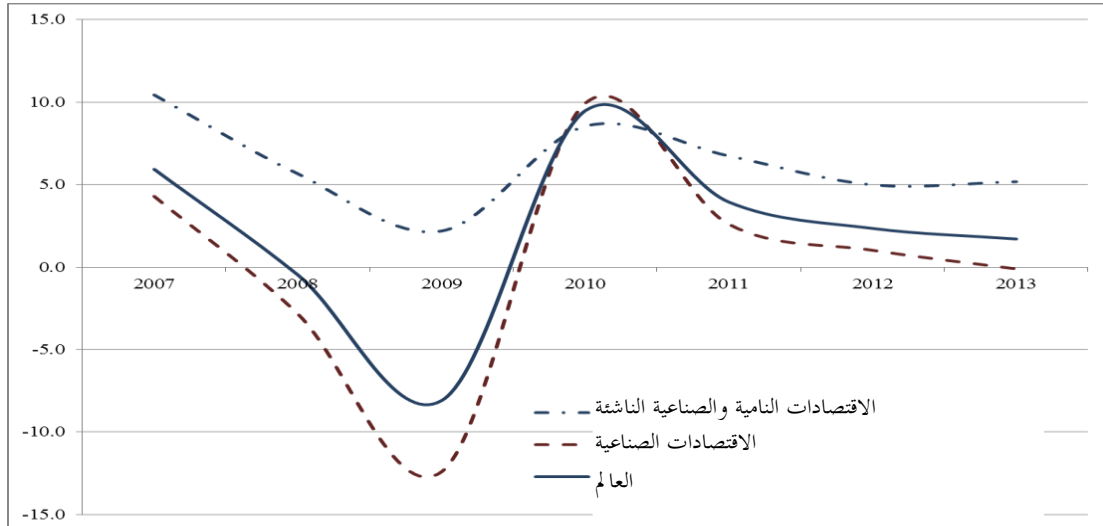
١٣ - ويبين الشكل الرابع الاتجاه الذي يسلكه نمو قيمة التصنيع المضافة في العالم من عام إلى آخر. فقد بدأت هذه القيمة في الانخفاض عام ٢٠٠٨ وبلغت أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٩. وأثرت الأزمة العالمية بقوة على الاقتصادات الصناعية ما أدى إلى انخفاضها بنحو ١٣ في المائة. وسجلت قيمة التصنيع المضافة في البلدان النامية تباطؤا ولكنها استقرت على معدل نمو سنوي بلغ ٥ في المائة. أما معدلات نمو قيمة التصنيع المضافة في العالم فلم تستعد بعد مستوياتها التي كانت سائدة قبل الأزمة.

١٤ - وأشارت معدلات نمو قيمة التصنيع المضافة لعام ٢٠١٠ إلى بداية انتعاش ملحوظ في قطاع التصنيع، إلا أنه ما لبث أن تبدد في عام ٢٠١١ جراء العودة إلى نمو متباطئ. ولم يقتصر الأمر على إلحاق ضرر كبير بالبلدان المتقدمة النمو جراء الركود الاقتصادي الذي أطل برأسه مجددا، لا سيما في البلدان الأوروبية، بل تعداه ليطال أيضا البلدان النامية التي شعرت بآثار حال عدم الاستقرار المستمرة في الأسواق المالية العالمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وبالنظر إلى استمرار الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية وقتا أطول من المتوقع، لم تسجل الزيادة في قيمة التصنيع المضافة في العالم سوى سبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

النمو السنوي لقيمة التصنيع المضافة في العالم، بحسب مجموعة البلدان، للفترة ٢٠١٣-٢٠٠٧

(بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

١٥ - ويبيّن الشكل الخامس المرونة النسبية لقطاع التصنيع في البلدان النامية والصناعية الناشئة وهو ما أبقى حتى الآن العديد من الشعوب بمنأى عن الآثار المترتبة على الأزميتين المالية والاقتصادية بما في ذلك الانخفاض المسجل مؤخرا في المساعدة الإنمائية الخارجية. وتشكل الآن البلدان النامية والصناعية الناشئة نسبة ٣٥ في المائة من قيمة التصنيع المضافة في العالم، وهي أعلى نسبة سُجلت حتى تاريخه.

١٦ - وثمة ثلاثة عوامل تفسر سبب زيادة البلدان النامية والصناعية الناشئة لحصتها من قيمة التصنيع المضافة وحفاظها بشكل عام على معدلات نموها الاقتصادي حتى الآن، وهي:

(أ) كان المصنعون في البلدان الصناعية ميالين إلى الاستعانة بمصادر خارجية من البلدان النامية للقيام بأنشطة الإنتاج، ما أدى إلى النقل المادي للمعامل والإنتاج من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية؛

(ب) جرى تحويل الاقتصادات الصناعية نحو تقديم الخدمات، مما أظهر بشكل عام أنها كانت أكثر عرضة لآثار الأزميتين المالية والاقتصادية؛

(ج) البلدان النامية والصناعية الناشئة هي أقل اعتمادا على القطاع المالي، الذي يمثل ما يصل إلى ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الصناعية. فالقطاع المالي في البلدان النامية والصناعية الناشئة يحتل حصة أصغر بكثير، وهو يؤدي بصفة عامة دورا داعما في الاقتصاد. لذا كان للأزمة المالية الراهنة تأثير أشد على البلدان الصناعية منها على البلدان النامية والصناعية الناشئة.

١٧ - ومن حيث التوزيع الجغرافي، تساهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٧٠ في المائة من قيمة التصنيع المضافة في البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة، أو بما قدره ٣٨٥٢ بليون دولار في عام ٢٠١٣، وبالتالي فهي أوسع منطقة للتصنيع إلى حد كبير. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال قيمة التصنيع المضافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متدنية جدا، حيث لا تساهم إلا بنسبة ٠,٥ في المائة من قيمة التصنيع المضافة في البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة.

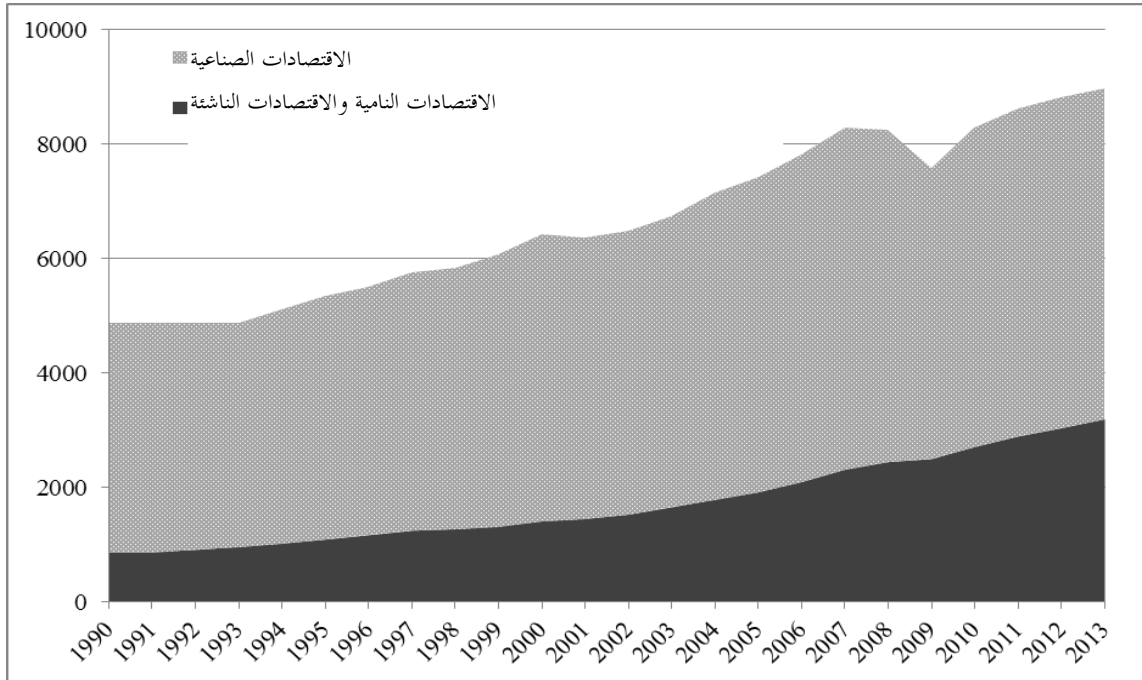
١٨ - ولا تزال هناك أيضا فروق كبيرة بين مختلف بلدان مجموعة البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة. وشهدت الصين والهند أكبر ارتفاع في حصة كل منهما من قيمة التصنيع المضافة في العقدين الأخيرين، حيث ارتفعت حصة الصين من قيمة التصنيع المضافة في البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة من ١٥,٧ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٥٠,٤ في المائة حاليا. وأصبحت الصين، التي بلغت حصتها من قيمة التصنيع المضافة في العالم ١٧,٦ في المائة

عام ٢٠١٣، تحتل اليوم المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة (التي تبلغ حصتها ١٩,١ في المائة) في مجال التصنيع. أما الهند، التي يركّز اقتصادها على الخدمات أكثر، فقد زادت حصتها من قيمة التصنيع المضافة في العالم لتبلغ نسبة ٢,٣ في المائة.

الشكل الخامس

قيمة التصنيع المضافة، ١٩٩٠-٢٠١٣

(بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

١٩ - ومن السمات الهامة التي تميّز الوضع الراهن للتصنيع الاستخدام المتزايد لشبكات الإنتاج الدولية للقيام بمراحل مختلفة من عملية الإنتاج عبر الحدود، وقد أصبح ذلك ممكناً نظراً لأهمية حجم الإنتاج، والتقدم التكنولوجي المحرّز (لا سيما في مجال الإلكترونيات الدقيقة)، وتكاليف النقل المعقولة.

٢٠ - وقد أدى تقاسم هذا الإنتاج إلى حدوث زيادة أكبر في التجارة مقارنة بالزيادة المقابلة في قيمة التصنيع المضافة. وفي عام ٢٠١٢، بلغت الصادرات المصنّعة في العالم ذروتها

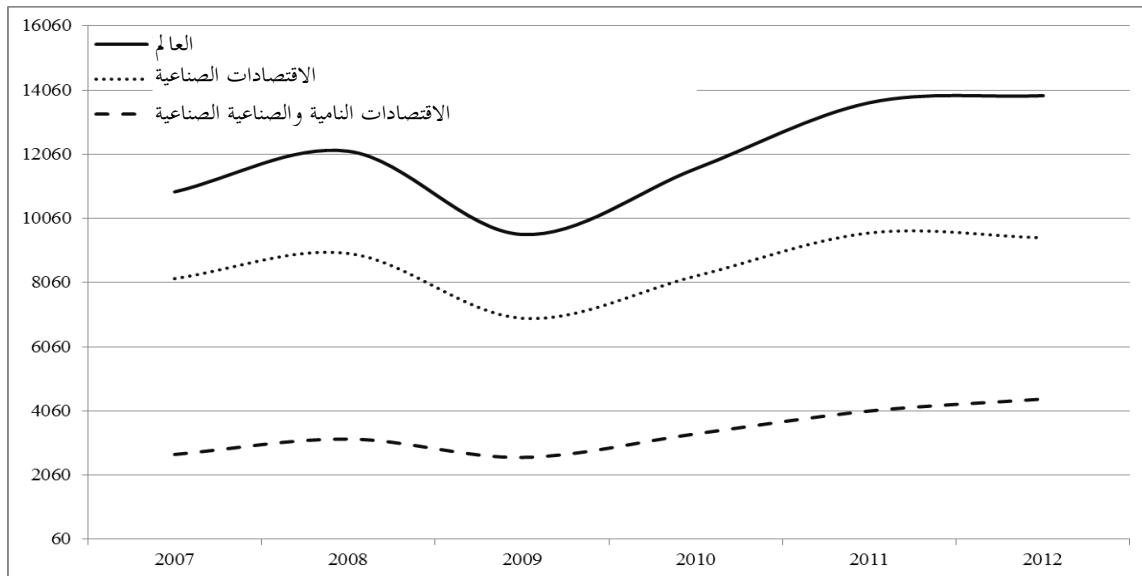
حيث كانت تُقدَّر بـ ١٣ ٨٨٧ بليون دولار، ونمت بوتيرة أسرع من قيمة التصنيع المضافة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

٢١ - وتساهم الاقتصادات الصناعية في الجزء الأكبر من الصادرات المصنّعة في العالم، ولكن حصة البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة من الصادرات العالمية ما برحت آخذة في التزايد منذ تسعينات القرن الماضي. وقد نمت الصادرات المصنّعة من البلدان الصناعية بنسبة ١,٣ في المائة فقط سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، حيث وصلت قيمتها إلى ٩ ٤٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٢، نظراً إلى أنها واجهت صعوبة كبيرة في التعافي بعد التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وفي المقابل، ارتفعت الصادرات المصنّعة من البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة بنسبة ٨,٦ في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها، لتبلغ ذروتها عام ٢٠١٢ حيث قُدِّرت بمبلغ ٤ ٤٣١ بليون دولار. ويتضح تزايد دينامية الأسواق النامية على المدى الطويل أيضاً من زيادة حصتها من الصادرات المصنّعة في العالم، التي ارتفعت من ١٤ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠١٢، ويُعزى ذلك أساساً إلى نمو الصادرات من الأسواق الكبيرة في البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة مثل الصين والهند (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

الصادرات المصنّعة في العالم، حسب مجموعات البلدان، ٢٠٠٧-٢٠١٢

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



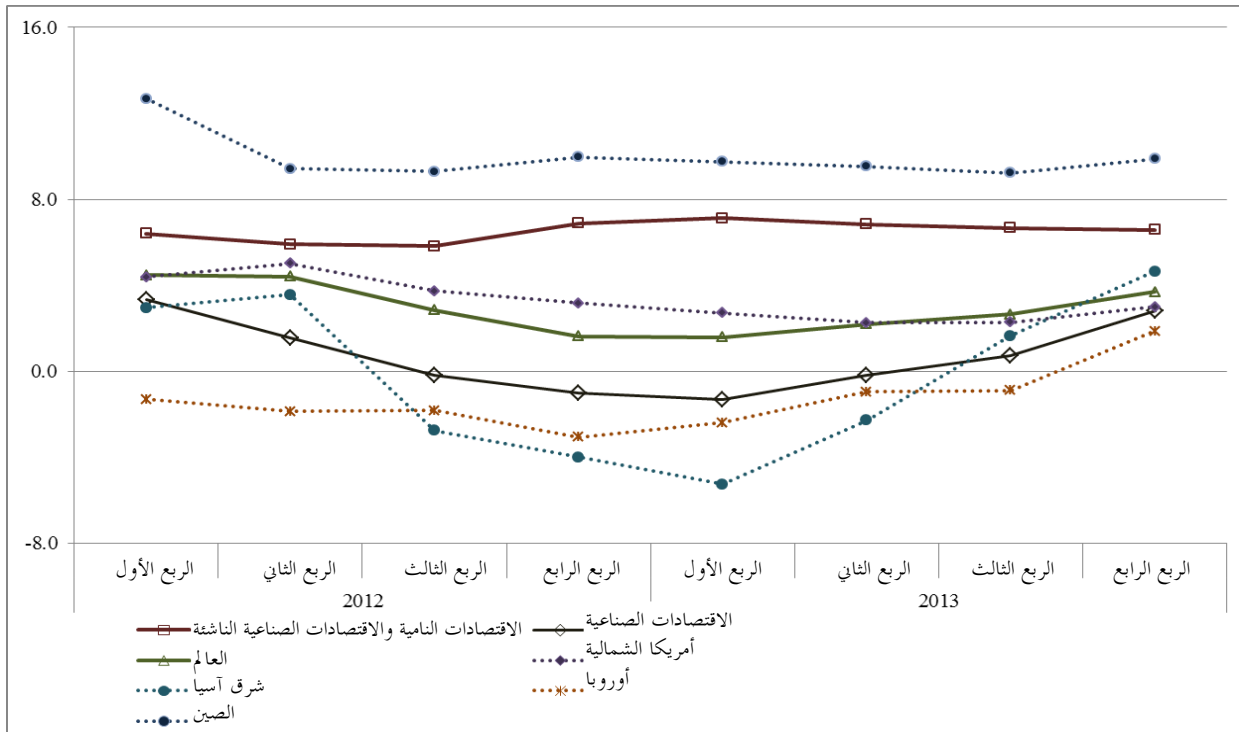
المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

٢٢ - ويبيّن الشكل السابع كيف أن ديناميات مختلفة تظل مهيمنة في مختلف مجموعات البلدان على المدى القصير. وقد نما الناتج العالمي للتصنيع بنسبة ١,٦ في المائة فقط خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. وكان ذلك أدنى معدل نمو تم تسجيله منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ في خضم الركود الاقتصادي الذي شهدته أوروبا وضعف النمو في البلدان الصناعية الأخرى. ومع ذلك، واصلت أرقام نمو التصنيع العالمية الارتفاع باستمرار منذ الربع الأول من عام ٢٠١٣، ومعدل النمو الحالي هو أعلى مستوى تم بلوغه خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد ازدادت حيوية التصنيع في العالم خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣ نتيجة لاستمرار الانتعاش الاقتصادي للبلدان الصناعية.

الشكل السابع

اتجاهات النمو الفصلي للمجموعات الرئيسية من البلدان في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(النسبة المئوية للنمو مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

٢٣ - في الربع الأخير من عام ٢٠١٣، وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، نما ناتج الصناعات في مختلف مجموعات البلدان الصناعية. وأدى النمو المطرد في ناتج التصنيع خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣ الذي سجّله الاقتصادات الأوروبية الرئيسية إلى تحقيق نمو إيجابي في المنطقة بأسرها، وبالتوازي مع ذلك بدأت معدلات النمو الصناعي المسجّلة في بلدان منطقة اليورو وفي أوروبا ككل تقترب من نفس المستوى. أما وتيرة نمو قيمة التصنيع المضافة في أمريكا الشمالية، التي تساهم فيها أساسا كندا والولايات المتحدة، والتي شهدت تباطؤا على امتداد خمسة فصول، فقد بدأت تتسارع أيضا. وكانت معدلات نمو قيمة التصنيع المضافة المسجّلة في شرق آسيا، التي كانت تقودها اليابان، هي الأعلى في البلدان الصناعية، وكان ذلك نتيجة للزيادات في الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية وانخفاض قيمة الين مقابل دولار الولايات المتحدة. وتواصل تحسّن معدلات النمو في هذه المنطقة خلال الفصول الأربعة الماضية.

٢٤ - ورغم الارتفاع النسبي لمعدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية الذي لوحظ في الاقتصادات النامية والاقتصادات الصناعية الناشئة، فقد شهدت وتيرة النمو تباطؤا طفيفا على امتداد عام ٢٠١٣. وثمة قلق متزايد من أن تكون هذه الاقتصادات وقعت في فخ النمو البطيء نتيجة لفترة الركود الطويلة التي مرّت بها البلدان الصناعية. وتكمن التهديدات الرئيسية، سواء كانت خارجية أو داخلية، التي يواجهها النمو الصناعي لهذه الاقتصادات في إمكانية انعكاس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال وارتفاع تكلفة الإنتاج، تباعا. ويبدو أن الأداء الصناعي في الصين كان المحرك الرئيسي لهذه الاتجاهات، ولا سيما خلال الفصلين الثاني والثالث، عندما ظهرت على معدلات نمو قيمة التصنيع المضافة علامات تباطؤ أيضا.

ألف - استنتاجات بشأن أحدث الاتجاهات في التنمية الصناعية

٢٥ - طرأت تغيرات عميقة على مشهد التصنيع في العالم خلال السنوات الأخيرة وقد كانت الأزمة المالية هي المسؤول الرئيسي عن هذا التحول. وقد دخلت الصناعات التحويلية العالمية مرحلة جديدة من النمو المطرد، بعد فترة طويلة من الركود الذي أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج في البلدان الصناعية، وتباطؤ كبير في الاقتصادات النامية والاقتصادات الصناعية الناشئة. وتكشف أرقام النمو الصناعي في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ عن قوة دفع تلقاها قطاع التصنيع في البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة. وأصبح النمو أيضا أكثر طرّادا في الاقتصادات الصناعية.

٢٦ - وظهرت البشائر الأولى لانتعاش الاقتصادات الصناعية في عام ٢٠١٣، وتأكدت تدريجياً في أواخر عام ٢٠١٣. وتشير الأرقام الأخيرة إلى أن آفاق استمرار النمو الصناعي العالمي في السنوات المقبلة، في كل من الاقتصادات الصناعية والاقتصادات النامية والاقتصادات الصناعية الناشئة، إيجابية رغم أنه لا يزال هناك احتمال وقوع انتكاسة.

٢٧ - وقد بدأت الاقتصادات الصناعية تخرج من فترة الركود الاقتصادي. ويبدو أن ثقة المستهلكين هي في طريقها إلى العودة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المصنّعة مثل الغذاء والملابس والسيارات والسلع الإلكترونية المعدّة للاستهلاك. كما أن الاستثمار في الهياكل الأساسية، الذي يحرك الصناعات الأساسية، أيضاً في طريقه إلى استعادة عافيته. ويبدو أن انخفاض أسعار الفائدة والسياسات النقدية المرنة المتبعة في مختلف أنحاء العالم المتقدم النمو قد بدأت تؤتي ثمارها في نهاية المطاف.

٢٨ - وفي السنوات الأخيرة، أُدخلت على التصنيع في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة تغييرات هيكليّة هامة مفيدة على المدى الطويل. وباستثناء الصناعات ذات التكنولوجيات المتدنية والمتوسطة، حافظت تلك الاقتصادات أيضاً على مستويات نمو عالية في مجالات الإنتاج المتقدّمة تكنولوجياً مثل إنتاج السلع الكيميائية، والآلات والمعدات، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والمركبات الآلية، في الأسواق المحلية وأسواق التصدير على حد سواء. وبفضل هذا الاتجاه، طرأ تحسّن كبير على الأداء الصناعي للبلدان النامية من حيث القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

٢٩ - ولا تزال العلاقة الإيجابية التي تربط بين قيمة التصنيع المضافة والناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية تبرهن على أهمية التحول الصناعي بوصفه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل خاص، لا يزال التصنيع يمثل محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي العام. ومع ذلك، فإن اتجاه النمو في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة يحجب تفاوتات كبيرة بين مختلف المناطق النامية والبلدان النامية.

٣٠ - ولا يمكن إنكار أهمية الصناعة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. فبالإضافة إلى المساهمة في الإنتاج والصادرات وتوفير الدخل والعمالة والحد من الفقر، يسهم التصنيع إلى حد كبير في تخفيف الابتكار. وتساعد ركيزة متينة للصادرات الصناعية البلدان على التعافي من فترات الركود بسرعة أكبر من البلدان التي تفتقر لقطاعات تصنيع مماثلة.

٣١ - ومع ذلك لا تزال هناك تحديات ماثلة أمام كيفية جعل الاستفادة من تلك الفوائد الواضحة أوسع نطاقاً بما يحقق توزيعاً أكثر عدلاً بين المجموعات والبلدان والمناطق الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون التصنيع مستداماً من الناحية البيئية. ولهذا هناك تحدٍّ رئيسي

آخر يكمن في إيجاد حلول لمشاكل من قبيل الحصول على الطاقة النظيفة، وترشيد استخدام الموارد، واعتماد عمليات إنتاج يكون لها أثر ضئيل على البيئة.

ثانيا - الصناعة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣٢ - في ضوء الاتجاهات السائدة في المشهد الصناعي الحالي، وإلى جانب الاعتراف بالاحتياجات والتطلعات المتصلة بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، سيناقش هذا الفرع العلاقة الإيجابية القائمة بين التصنيع وعدد من المسائل الاجتماعية والبيئية الرئيسية وسيتناول العلاقة بين التصنيع والهياكل الأساسية والابتكار.

ألف - التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع

٣٣ - مع اقتراب انتهاء الفترة التي تشملها الأهداف الإنمائية للألفية، انتقل انتباه المجتمع الدولي إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستطبق نهجا جديدة بهدف تسريع وتيرة التقدم المحرز وتمهيد الطريق نحو بلورة إطار تنمية أكثر طموحا وأكثر شمولاً وعالمية.

٣٤ - وقد أدت التجارب الأخيرة المتصلة بالمعاناة الإنسانية والنكسات التي تعرضت لها التنمية، ولا سيما نتيجة للآثار المتبقية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلى جانب الكوارث الطبيعية التي أصبحت أكثر تواترا، إلى التركيز مجددا على العلاقة بين النمو الاقتصادي، والضمانات البيئية، والتنمية الشاملة للجميع. وهناك اعتراف متزايد بأن التحول الهيكلي للاقتصادات والصناعات - أي بناء قدرات إنتاجية إضافية أكثر كفاءة وفعالية، ودعم التنوع الاقتصادي وإنشاء صناعات مراعية للبيئة - يمثل عاملا رئيسيا لبلوغ معدلات النمو المنشودة، وتوفير فرص العمل وإقامة الهياكل الاقتصادية اللازمة لتحقيق الرخاء المشترك لجميع النساء والرجال في سياق إطار مستدام بيئيا، وذلك في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

٣٥ - وهكذا تتيح أنماط التصنيع الذكية والتعاون الصناعي الدولي فرصا أمام الأشخاص للإفلات من براثن الفقر، وللمشاركة في الأنشطة الإنتاجية من أجل اكتساب مهارات جديدة باستمرار، وفي الوقت نفسه لتحسين الضمانات البيئية والاجتماعية في مناطقهم ومجتمعاتهم. وقد تم تعريف نمط التنمية هذا بأنه التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

٣٦ - وقد أظهرت التجارب في الماضي أن الرخاء المشترك وشمول الجميع يتوقف في معظم الحالات على التقدم المحرز صوب استيعاب اليد العاملة بفعالية أكبر في المهن الصناعية المدرجة لدخل أكبر. وكما يتضح من الفرع الأول - بآء أعلاه، يمكن للصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات المتصلة بها أن توفر فرصاً لأعداد كبيرة من العمال، وأن توفر لهم فرص عمل مستقرة واستحقاقات جيدة، وأن تنمي رخاء ورفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية^(١٢). فعلى سبيل المثال، تعزز كفاءة الصناعة الزراعية الاستقرار الاقتصادي للأسر المعيشية الريفية، وتنمي الأمن الغذائي، وتشجع الابتكار في جميع مراحل سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة الصناعية. وبالمثل، تكتسي صناعات المستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية النشطة على المستوى المحلي أهمية حيوية لتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية ولتحسين نوعيتها، وكذلك لزيادة عدد فرص العمل اللائق المتاحة في هذا القطاع من القطاعات المحفزة للنمو. وعلاوة على ذلك، يضطلع التصنيع بدور فعال بشكل خاص على مستوى تشجيع فرص العمل المتاحة للمرأة، حيث لديها حصة أكبر (٣٣ في المائة) من حصتها في الزراعة (٢٨ في المائة) ومن القطاعات غير الصناعية (٩ في المائة)^(١٢).

٣٧ - ويساعد التعاون الصناعي الدولي والتجارة الدولية أيضاً على تعميم أفضل الممارسات والمعايير، على مستوى أساليب الإنتاج وتصميم المنتجات على حد سواء، كما يتيحان فرصاً لتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة وللتعلم خارج الحدود. وتقوم الصناعة بدور هام من حيث زيادة قدرة البلدان على خلق أنشطة جديدة تعتمد على الارتقاء إلى مستويات أعلى في القيمة المضافة، وعلى رفع مستوى الإنتاجية أو زيادة وفورات الحجم، من أجل الحفاظ على فرص العمل المستقرة وزيادة الرخاء لنسبة متزايدة من السكان.

٣٨ - ووفقاً لما ذكره جوستين لين، كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، يمكن لهذا الشكل من أشكال التعاون الصناعي الدولي أن يمكّن البلدان الأقل نمواً من أن تسير على خطى البلدان المجاورة الأكثر نجاحاً، بمحاكاة "نموذج الأوز الطائر" حيث يمكنها الاستفادة من "الرياح المؤاتية" للبلدان الرائدة وهي في المراحل الأولى من التصنيع لتصبح بذلك هي نفسها من البلدان المتقدمة. وهكذا تتيح اقتصادات السوق الناشئة الكبيرة والدينامية فرصاً غير مسبوقه لغيرها من البلدان النامية لإطلاق عمليات التصنيع الخاصة بها. ويمكن أن يُنظر إلى الصين على أنها مثال على ذلك، إذ يمكنها نقل الملايين من فرص العمل الصناعية وتوفير استثمارات صناعية تُقدّر قيمتها ببلاتين الدولارات إلى البلدان النامية في العقود المقبلة^(١٣).

(١٣) Justin Lin, "Industrialization's second golden age", Project Syndicate, 2012

٣٩ - وفي ضوء هذه الفرص الجديدة، سيتعين على الحكومات أن تتعلم أفضل السبل لتحديد القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير، واعتماد سياسات صناعية متسقة، وسدّ ما يلزم من ثغرات في البنية التحتية، ومساعدة شركات القطاع الخاص - والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل خاص - من أجل إيجاد حل للمشاكل المتصلة بالمعلومات، والتنسيق، والتمويل، والآثار الخارجية المرتبطة بالتطوير التكنولوجي وبإمكانية الوصول إلى السلاسل العالمية المضيفة للقيمة. وقد يتطلب ذلك أيضاً واردات كبيرة الحجم من معدات الإنتاج والمهارات التكنولوجية من الاقتصادات المتقدمة، مما يعود بالفائدة أيضاً على القطاعات الصناعية المتقدمة.

٤٠ - وسيطلب إدخال المزيد من التحسينات على الإنتاجية الصناعية في البلدان النامية أيضاً مجموعة أكبر من الموارد البشرية الصناعية. وقد أحرز التعليم تقدماً مستمراً، وقد يؤدي الارتفاع الكبير في معدلات إنهاء مرحلي التعليم الثانوي والعالي إلى ارتفاع أعداد العمالة الماهرة وإلى زيادة نسبة الشباب الحاصلين على عمل لائق. غير أن عدم التوافق بين المهارات المعروضة واحتياجات الصناعة لا يزال يحد، إلى حد كبير، من فرص العمل المتاحة ويرفع التكاليف، مما يؤدي إلى إبطاء عملية إعادة توزيع الموارد على مختلف القطاعات لنقلها من الزراعة إلى التصنيع والخدمات المحققة لإنتاجية أكبر^(٤١). ولهذا ينبغي أن تسترشد السياسات التعليمية باستراتيجيات تصنيع سليمة وأن تعالج مشكلة المواءمة بين الاستثمار في المهارات والاحتياجات التكنولوجية للاقتصاد، ولا سيما في مرحلة التعليم العالي والتدريب المهني.

٤١ - وبطبيعة الحال فإن أي تقدم نحو بلوغ مستويات أعلى من الرخاء سيكون قصير الأجل إذا لم يتحقق النمو الاقتصادي اللازم في إطار مستدام بيئياً. ومع ذلك، فإن المسألة الرئيسية لا يمكن أن تتمثل في الاختيار بين النمو الصناعي أو الاستدامة، فالتحول الذي سيطرأ على العمليات الإنتاجية، والهياكل الأساسية ونماذج الأعمال - بالتوازي مع اختيار التكنولوجيات المناسبة - هو الذي سيوفّر الحلول للتحديات البيئية الهائلة التي نواجهها في العصر الحالي، وسيمكن من تحقيق النمو والاستدامة.

(٤١) OECD, *Perspectives on Global Development* (٢٠١٤): *Boosting Productivity to Meet the Middle-Income Challenge*. (2014 Paris, OECD Publishing).

٤٢ - كما قد تؤدي أساليب الإنتاج الأنظف والأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد تدريجياً إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. وفي هذا السياق، يمثل تحفيز الابتكار وبلوغ عملية الإنتاج المستوى الأمثل - بتقليص هدر الموارد المكلفة، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية - وسيلة هامة لإيجاد الحلول اللازمة لتحقيق هدف الإنتاج الأنظف، وإدارة الموارد بفعالية، وتقليص النفايات والتلوث.

٤٣ - وتقوم كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة بدور بالغ الأهمية في هذا السياق، نظراً إلى أن مدخلات الطاقة تمثل جزءاً هاماً من تكلفة الإنتاج في جميع الصناعات. ولهذا تُعتبر مصادر الطاقة النظيفة وتدابير الكفاءة في استخدام الطاقة من المقومات الأساسية للقدرة التنافسية الاقتصادية ولتحقيق النمو الصناعي المطرد في المستقبل.

٤٤ - غير أن توفير قوة الدفع للاستدامة في الصناعة لا يمكن أن يتم على مستوى الشركات وحدها، بل يتعين أيضاً على الحكومات إدخال تعديلات على سياساتها الصناعية - على مستوى البلديات والمقاطعات وعلى المستوى الوطني - عن طريق مراعاة الضمانات البيئية الملائمة، بما في ذلك تصريف النفايات، وتنقية المياه، وتدابير مكافحة التلوث. ويمكن تشجيع "الصناعات المراعية للبيئة" على تقديم سلع وخدمات بيئية، وهي بذلك لن تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية فحسب، وإنما أيضاً ستتيح فرصاً إضافية لتعزيز التنوع الهيكلي وتوفير المزيد من الوظائف والدخل والازدهار.

٤٥ - ومن أجل تحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع، يجب إقامة بنى أساسية مؤسسية وتعزيزها وجعلها قادرة على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات الصناعية التي تعزز وتشجع الأنماط العصرية لتنمية القطاع الخاص. وسيتعين أيضاً على أي استراتيجية طويلة المدى يُكتب لها النجاح وعلى أي عملية سليمة لوضع السياسات الصناعية التأكد من وجود إطار عام يوفر الاستقرار في الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية، ومنح حوافز للاستثمار في التعليم وفي المهارات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة التي تستوجبها الصناعات في القرن الحادي والعشرين.

٤٦ - كما أن تحويل مسار الصناعات نحو اتجاه مستدام وشامل للجميع في كل البلدان سيضع أساساً لإيجاد حل على المدى الطويل للمسعى العالمي إلى تمويل التنمية وحشد الموارد الوطنية لتوفير الرخاء للجميع.

باء - التصنيع والبنى التحتية القادرة على الصمود

٤٧ - يتطلب ضمان عمليات التصنيع الشاملة للجميع والمستدامة استثمارات كبيرة في البنى التحتية القادرة على الصمود، بما في ذلك شبكات النطاق العريض وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيات الطاقة، واستخدام الأنابيب لتوريد المياه وفي الصرف الصحي وتصريف مياه المجاري، وكذلك نظم إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها، والنظم الكبرى للري والصرف، والبنية التحتية للنقل، والتكنولوجيات البيئية، ونظم الصحة ومرافق التعليم وتنمية المهارات.

٤٨ - وتحسّن البنى التحتية الاقتصادية القادرة على الصمود الإنتاجية وتخفيض تكاليف النشاط الإنتاجي الحالي والجديد. ويساعد توافر البنية التحتية على جذب الاستثمارات، وتعميق الأسواق وتوليد اقتصادات التكتل من خلال جذب القدرة الإنتاجية إلى موقع معين. ومن شأن الطاقة والمياه والطرق ومرافق الاتصالات، إذا كانت تقع في أماكن وجود الفئات المحرومة، وعندما يتم الاهتمام بإمكانية الوصول إليها بأسعار معقولة، أن يكون لها تأثير مباشر في الحد من عدم المساواة وتحقيق نمو أكثر شمولاً. وعلى سبيل المثال، يمكن للبنى التحتية الصحية والاجتماعية المصممة بدقة والمستجيبة للمنظور الجنساني أن تحسّن أمن النساء والفتيات وأن تساعد في حرية حركتهن وفي تعليمهن. ويسهم قرب المسافة بين المواقع الصناعية وفرص العمل والمواقع السكنية والبنى التحتية، خاصة في المناطق المحرومة، في النقص من أوجه التفاوت المكاني وفي تحسين الفرص الاقتصادية للجميع^(١٥).

٤٩ - وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار في البنى التحتية مساهم رئيسي في النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، ويمكنه أن يكون أداة مفيدة من أدوات سياسات التدخلات الاقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية، فهو يخلق فرص العمل على المدى القصير من خلال زيادة الطلب على المواد واليد العاملة، وعلى المدى الطويل من خلال الطلب على قطاعات الخدمات وأعمال الصيانة ذات الصلة. وفي الواقع، يقدر البنك الدولي أن ما يقرب من نصف تسارع النمو الاقتصادي الذي شهدته أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ كان نتيجة الاستثمارات في البنى التحتية. وقد حسّن بعض هذه الاستثمارات بشكل واضح أيضاً بيئة الأعمال في قطاع الصناعة وحفز أنشطة التصنيع اللاحقة.

(١٥) Open Working Group Technical Support Team Issues Brief 5, "Sustained and inclusive economic growth, infrastructure development, and industrialization", 2013.

٥٠ - ومع ذلك، تعتمد فعالية استثمارات البنى التحتية في المدى الطويل على إيجاد حلول قائمة على سياسات صناعية شاملة للجميع. ويجب أيضا أن تجذب هذه الحلول بشكل متزايد مستثمري رؤوس الأموال الخاصة إلى مشاريع البنى التحتية الرئيسية المخصصة للصناعة. وبذلك، من المتوقع أن تزيد قوة ودينامية سوق القطاع الخاص في تحسين توزيع رؤوس الأموال وتعزيز الشفافية، ومن ثم زيادة قدرة مشاريع البنى التحتية التي تم البدء فيها على الصمود^(١٦).

جيم - الابتكار وتبادل التكنولوجيا وشبكات المعارف

٥١ - أمام التغير السريع في المشهد الصناعي العالمي وتزايد أوجه عدم المساواة، ينبغي إعادة النظر في استنتاجات عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، روبرت سولو، الذي ذهب إلى أن ارتفاع مستويات الدخل في أغلبية لا يعزى إلى مجرد مراكمة رأس المال، ولكن إلى التقدم التكنولوجي والابتكار. ومع ذلك، يظل الابتكار ظاهرة متشعبة لا تزال تنطوي عليها عدة عقبات تواجه البلدان النامية. وبالتالي، من الواضح أن فهم الديناميات المحلية للابتكار وتقديرها يمكن أن يسهما في إطلاق العنان لمصادر جديدة للنمو والتنافسية وخلق فرص العمل. وتوجد فرص نمو جديد قائم على الابتكار في العديد من الصناعات، ولكن الاستفادة بأكبر قدر من التعاطي بين المؤسسات في العمليات التفاعلية التي تدخل في إنشاء وتطبيق ونشر المعرفة ورأس المال البشري والتكنولوجيا ستظل هي التحدي الحاسم أمام الحكومات^(١٧).

٥٢ - وفي حين أن هذه الطاقة الابتكارية هي إحدى الفضائل المركزية للنظام القائم على السوق، يجب على الحكومات دعم هذه القوى من خلال سياسات صناعية ذكية ذات منظور يستشرف الابتكار والتعلم على المدى الطويل. ويمكن للسياسات الصناعية أن تساعد "الصناعات الوليدة" على النمو من خلال التكيف التكنولوجي والتعلم، مع إحداث آثار غير مباشرة في القطاعات والصناعات الأخرى ذات الصلة. ومن المهم في هذا السياق ملاحظة أن جوهر هذه السياسات الصناعية ليس هو "اختيار فائزين محددين" في السوق،

(١٦) جاستين لين وكيفن لو، 'Infrastructure's class of its own'، Project Syndicate، 2014.

(١٧) جامعة كورنيل، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، *The Global Innovation Index 2013: The Local Dynamics of Innovation* (Geneva, Ithaca and Fontainebleau, 2013).

وإنما تحديد العوامل الخارجية الإيجابية، أي الصناعات والقطاعات التي يُحتمل أن يُولد فيها التعلم منافع في جوانب أخرى من الاقتصاد^(١٨).

٥٣ - ومع ذلك، لا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو بشكل مستدام في عزلة، ولا بد من التعاطي والترابط لوجود ابتكار يطلق عنان القوى المنتجة لما فيه منفعة الجميع. وقد تطور المشهد الصناعي العالمي الحالي إلى نظام كثير التنوع ومتعدد الأقطاب من الاقتصادات والصناعات والمؤسسات. ولذلك يجب أن تراعي سياسات الابتكار كيفية زيادة التعلم الصناعي من خلال شبكات المعارف الإقليمية والعالمية^(١٩). فالابتكار من خلال تبني المعارف والتكنولوجيا المتاحة في أماكن أخرى من العالم، ثم تدريجيا من خلال القدرات التكنولوجية المحلية، هو هدف رئيسي من أهداف السياسات في هذا السياق. وغالبا ما يكون للبلدان النامية حيز كبير للحاق بالركب التكنولوجي مقارنة بالبلدان المتقدمة، ويمكنها الاستفادة بفعالية من آليات نقل التكنولوجيا، بما في ذلك الحصول على تراخيص التكنولوجيات والتعليم في الخارج وما إلى ذلك. ولا بد أيضا أن تبتكر البلدان منتجات وعمليات وخدمات جديدة تكون أكثر ملاءمة لاحتياجاتها الفردية، وأن تطور ابتكاراتها الخاصة التي تغير الحدود لخلق القدرات التنافسية^(٢٠). ويشكل الاندماج في شبكات المعارف والابتكار الوطنية والعالمية إحدى الطرق الرئيسية للمضي في هذا المجال.

٥٤ - وتتكون شبكات المعارف النشيطة من بيئة مفعمة بالحياة من المؤسسات التي تتيح المعارف والفرص الجديدة على الدوام، والتي تعزز باستمرار صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات. وبالتالي، فإن الترابط الوطني والدولي للبلد - حسب قياسه بمؤشر الترابط الذي وضعته اليونيدو - يمكن أن يكون مؤشرا جيدا لقدرة ذلك البلد على الاستفادة من تلك المصادر الدينامية للمعارف والتكنولوجيا. وللنهوض بهذا الترابط، لا بد للحكومات أن تفكر في الاستثمار في البنى التحتية المؤسسية ذات الصلة وفي النظم التي تمكن الصناعات والمؤسسات العامة على حد سواء من نشر المعارف والتكنولوجيا والاستثمارات ونقلها بهدف تحقيق مجتمع دائم التعلم^(٢١).

(١٨) جوزيف ستيجليتز، Creating a learning society، 2014، Project Syndicate.

(١٩) اليونيدو، Networks for Prosperity 2012: Connecting Development Knowledge beyond 2015 (Vienna, 2012).

(٢٠) اليونيدو، Networks for Prosperity 2013: Partnering for Inclusive and Sustainable Industrial Development, (Vienna, 2013).

٥٥ - ولا تزال عمليات التصنيع الحالية أيضا تجري في سياق تحولات كبيرة في التوزيع المكاني للسكان، وربما بسببها. ففي عام ٢٠٠٩، كان ٥٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في المدن. وي طرح التوسع المُدني تحديات ويتيح فرص في آن، حيث تنمو بعض المدن بمعدلات سريعة ولا يمكن السيطرة عليها، مما يؤدي إلى اتساع مساحات الأحياء الفقيرة ذات البنية التحتية المُدنية غير الملائمة. ومع ذلك، يمكن تحقيق الإدماج المكاني حيثما تم حكمه والتخطيط له بشكل صحيح، لأن تركيز السكان يتيح تقديم الخدمات بقدر أكبر من الكفاءة وتواصلًا وتبادلاً أسهل للمعارف^(١٥). وتتطلب هذه الطاقة الابتكارية المُدنية استثمارات في الظروف الإطارية التي تفسح المجال للفكر جديد، وترحب بالمشاركة، وتحد من العقبات التي تعمق عدم المساواة في الفرص بين مختلف فئات المجتمع. ويمكن النهوض بالابتكار أيضا من خلال السياسات الصناعية الذكية التي تتيح مساحات في المناطق المُدنية وشبه المُدنية، مما يمكن الصناعات من التجمع، ومن ثم يعزز أساس تبادل المعارف والتعلم التكنولوجي بين الصناعات. ويمكن لهذه المجمعات الصناعية أن تحفز الإنتاجية والابتكار ونمو الصناعات المحلية، وأن تزيد كذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتبادل التكنولوجيات ذات الصلة مع الاقتصادات الأكثر تقدما على الصعيد العالمي^(١٦).

٥٦ - ومن أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك والاستدامة البيئية، سيتعين على صناع السياسات في جميع البلدان أن يفكروا في سياسات موجهة نحو التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وأن يستثمروا في البنى التحتية والشبكات والمؤسسات والأشخاص الذين يعززون الإنتاجية والابتكار في المجال الصناعي في جميع أنحاء العالم.

ثالثا - رد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ألف - مقدمة

٥٧ - استنادا إلى إعلان ليما، تهدف اليونيدو إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة للدول الأعضاء فيها.

٥٨ - وتوائم المنظمة أهدافها مع مبادرات وآليات التنسيق ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على كل من الصعد العالمي والإقليمي والمحلي، بما في ذلك جميع ما ينبثق من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد أنشئت شراكات عمل مع معظم المنظمات الشقيقة التابعة للمنظومة، بما في ذلك منظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمنظمة العالمية للسياسة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي. وعلاوة على ذلك، تنخرط المنظمة على نطاق واسع في العمل مع عدد من المصارف الإنمائية الإقليمية، والمنظمات الاقتصادية والسياسية الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

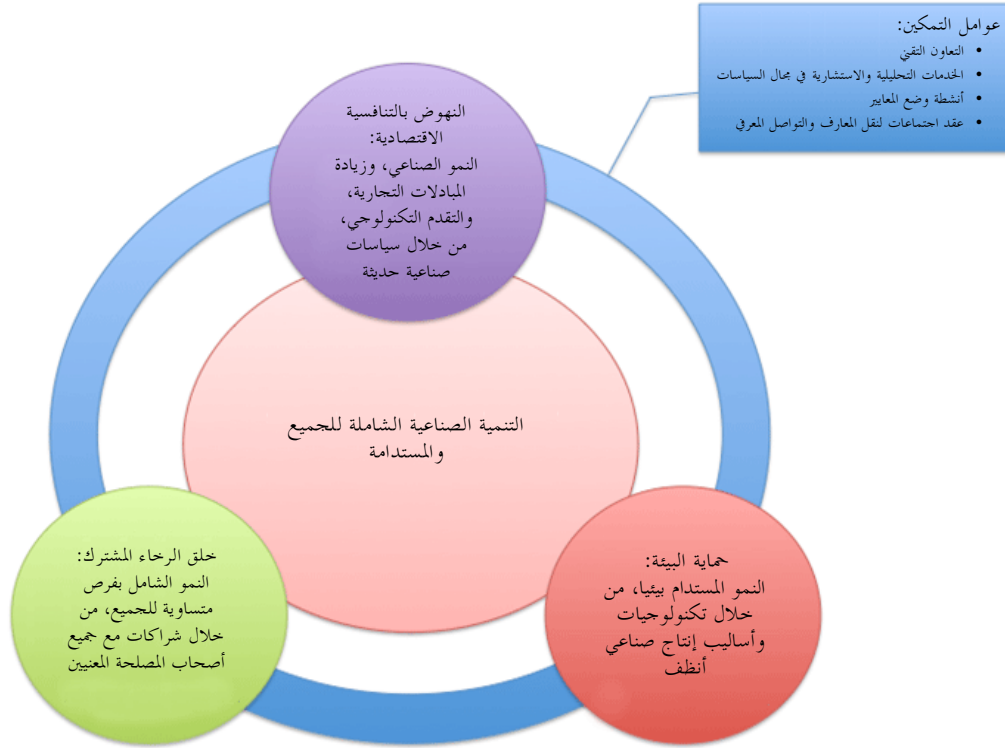
٥٩ - ويتطلب النجاح في تنفيذ التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في عصر العولمة الحالي نُهجاً تسخر ما هو متاح عالمياً من المعارف والتكنولوجيا والابتكار. ولذلك يشكل تأسيس شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتوافر مصادر متنوعة من الخبرات والموارد ركيزة أساسية لنجاح برامج المنظمة، ومن ثم تسهيل التحول نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عززت المنظمة تعاونها مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

باء - محور التركيز البرنامجي

٦٠ - في ضوء الولاية المحددة مؤخراً في إعلان ليما وخطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الشاملة، يوضح الشكل الثامن أدناه الدور الجديد المنوط بالمنظمة. ويقدم هذا الشكل نظرة شمولية عن أوجه الترابط بين جوانب التصنيع المختلفة التي يدعم بعضها البعض الآخر، والتي يتعلق كل واحد منها بعدد مختلف من أبعاد التنمية المستدامة. ويتم تحقيق نتائج التنمية وآثارها من خلال أربعة من عوامل التمكين هي: التعاون التقني، والخدمات التحليلية والاستشارية في مجال السياسات، وأنشطة وضع المعايير، وعقد اجتماعات لنقل المعارف والتواصل المعرفي (انظر قرار الجمعية العامة ١٧٥/٦٥، الفقرة ٢٢).

الشكل الثامن

دور منظمة الأمم المتحدة للتعاون في الميدان الاقتصادي في المشهد الإنمائي العالمي



٦١ - تم صياغة محور التركيز البرنامجي للمنظمة ليكون له تأثير تحفيزي وتحويلي نحو التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المستفيدة من البرامج. وعلى الرغم من أن بعض البرامج والأنشطة المحددة قد تعالج بعداً أو أكثر من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبدرجات متفاوتة، مسلطة الضوء على تعقيد عملية التنمية، فهي مجتمعة تهدف إلى توفير مجموعة شاملة ومتجانسة من الخدمات للتعامل مع جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

تحقيق الرخاء المشترك

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٢٠١٢-٢٠١٤)، واصلت برامج التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو التركيز على سياسات ومنهجيات التغيير الهيكلي التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويشمل ذلك البرامج التي تهتم أو تحفظ بيئة أعمال مؤاتية لمثل هذه الشركات كشرط مسبق ضروري لتنميتها بنجاح؛ ومواصلة إقامة شبكة هيئات ترويج

الاستثمار في أفريقيا، مما يعزز قدرات تلك الهيئات ويدعم جهود التخطيط الاستراتيجي التي تبذلها على أساس معلومات محدّثة عن المستثمرين؛ والعمليات الـ ٢٥ للتعاقد من الباطن والتبادل في إطار الشراكات في جميع أنحاء العالم، وتحديد فرص التعاقد من الباطن وإقامة المشاريع المشتركة وسلاسل التوريد، وتسهيل المواءمة بين الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب.

٦٣ - وواصلت اليونيدو أيضا برامجها التي تركز على الجماعات الأكثر تهميشا، بينها سكان المناطق الريفية. فتطوير الصناعات الزراعية التنافسية أمر بالغ الأهمية في تحسين نوعية المنتجات الزراعية والطلب عليها، وكذلك في إيجاد العمالة وتوليد فرص الأعمال التجارية المستدامة والشاملة لفقرى المناطق الريفية. وبغية دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، واصلت اليونيدو تيسير تعزيز القدرات الصناعية الزراعية وتحديث التكنولوجيات على امتداد سلاسل القيمة الصناعية الزراعية، وذلك بدءاً من مستوى المزرعة ووصولاً إلى مستوى الاستهلاك النهائي. وبالتعاون مع الفاو، وفي إطار مبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، واصلت اليونيدو التركيز أيضا بشكل خاص على دعم البلدان الأفريقية في تنمية سلاسل القيمة، وتشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية وتنمية المشاريع الزراعية.

٦٤ - وقامت اليونيدو أيضا بتوسيع نطاق برامجها المتعلقة بعمالة الشباب. إذ تتطلب قدرات أسواق العمل الرسمية المحدودة في أغلب الأحيان، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، مواصلة تعزيز روح المبادرة التجارية وتنمية المشاريع لدى الشباب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصلت اليونيدو تنفيذ مبادرات تهدف إلى زيادة قابلية توظيف الشباب وتزويدهم بالأدوات اللازمة لإنشاء مشاريع مستدامة، وتحسين أحوالهم المعيشية في نهاية المطاف. وإن إصلاح المناهج الدراسية لتناسب مع الاحتياجات من مهارات مباشرة الأعمال التجارية في البلدان النامية يساعد الشباب والشابات على تأسيس مشاريعهم الخاصة أو إيجاد عمل مناسب في المشاريع القائمة. ويجري حالياً تنفيذ برامج لمناهج تدريس مباشرة الأعمال الحرة في أنغولا، والرأس الأخضر، وغامبيا، وموزامبيق، وبلدان اتحاد نهر مانو، فضلاً عن أرمينيا والعراق.

٦٥ - وتم أيضا تعزيز برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، فما زال إدماج المرأة في الأنشطة الإنتاجية التي تتطلب مهارات أعلى وتدر أجوراً أحسن يتسم بالأولوية في كثير من إجراءات اليونيدو. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف عدد كبير من المبادرات إلى تحسين الفرص المتاحة للنساء والفتيات، ويتضمن على وجه التحديد تدريبات محددة الغايات لتعزيز القدرات التكنولوجية ومهارات مباشرة الأعمال الحرة والتجارة، فضلاً عن آليات تيسير حصول

صاحبات الأعمال على التمويل. وفي باكستان، يشكل إنشاء مراكز نمو الأعمال التجارية التي تيسر الحصول على القروض من خلال مصرف المرأة الأول في هذا البلد مثالا محددًا عن سد الفجوة المالية أمام صاحبات الأعمال.

٦٦ - وبالاتتماد على أبحاثها وبياناتها الإحصائية عن التنمية الصناعية، ظلت منشورات اليونيدو وأوراق العمل التي تعدّها تشكّل مصادر رئيسية للمعارف المتخصصة بالنسبة لواقعي السياسات والممارسين والأكاديميين والمنظمات الإنمائية الأخرى. ويوضح تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣ المعنون "النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي" أوجه الصلة بين التحديث المستمر للصناعات التحويلية والنمو والعمالة المنتجة والاستخدام الفعال للموارد.

٦٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، شكّل المنتدى العالمي الأول للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة منبرا دخلت الدول الأعضاء من خلاله في حوار استراتيجي حول كيفية صياغة استراتيجيات وسياسات هذه التنمية وتفعيلها وتنفيذها، بالاتتماد على الخبرة الدولية والمعارف الإقليمية وأفضل الممارسات الدولية. وقد وضع هذا المنتدى الأساس للمنتدى العالمي الثاني، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مع التركيز على المزيد من الآليات الملموسة لإنشاء وإدارة المناطق الصناعية. وفي المستقبل، سوف تكون المنتديات أيضا بمثابة منبر عالمي لإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتحديد البرامج وتمويل التنمية.

٦٨ - وواصلت اليونيدو نموها السريع في إنشاء شراكات تجارية من أجل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وعلاوة على ذلك، اشتركت اليونيدو مع مبادرة الاتفاق العالمي في قيادة المشاورات العالمية التي أجرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حول موضوع "التعامل مع القطاع الخاص في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". ويراد بهذه الجولة من الحوارات التداول بشأن هذه المسألة وإرشاد مختلف العمليات المتعلقة بتعريف إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٩ - وظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ركيزة هامة من ركائز برامج اليونيدو، حيث أنشئت مراكز مخصصة للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب في الهند والصين، وأنشئ مؤخرا مرفق في الصين للتدريب في مجال جودة الأغذية وسلامتها. كما إن اليونيدو تقيم وتدير شبكات ومنتديات المعارف التي تعرض الحلول والممارسات السليمة. وفي هذا السياق، يسرت اليونيدو أيضا عقد المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل، الذي نظّمته حكومة كوستاريكا في سان خوسيه في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٧٠ - ومن المؤسسات الأساسية في هذا السياق معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو الذي يقدم التدريب على المسائل الرئيسية المتعلقة بسياسات التصنيع الشاملة للجميع والمستدامة. وشملت الأنشطة التدريبية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير دورات بشأن مستقبل التصنيع، والمستوطنات البشرية، والتحديات التي تواجهها من أجل الاستدامة، وحلول الطاقة المستدامة، والصناعات المراعية للبيئة، وبناء القدرات التجارية، وتمكين المرأة اقتصادياً. ويؤدي المعهد دور عامل حفاز لتقديم حلول وأفكار مبتكرة وإقامة شراكات وإتاحة منبر عالمي للتعليم، وشبكة معارف لتحقيق هذه الغاية.

٧١ - وبالارتباط بذلك ارتباطاً وثيقاً، واصلت اليونيدو مبادراتها "شبكات من أجل الرخاء" التي تقدم توصيات بشأن الاستفادة من دور شبكات المعرفة والسياسات المتعلقة بالابتكار في مجال الصناعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشر تقريران، يغطيان دور شبكات المعرفة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهمية الشراكات من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة. ويتضمن التقريران أيضاً مؤشر ترابط عالمي سنوي يتيح فهماً عميقاً لقدرة البلدان على أن ترتبط بالمعرفة العالمية، والسياسات العامة والشبكات الصناعية للاستفادة من المصادر اللامركزية للدراية الفنية والتكنولوجيا.

النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

٧٢ - إن الطبيعة الدينامية للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة تتطلب بالضرورة عملاً مستداماً ومتواصلاً على مستوى السياسات العامة. لذلك وسعت اليونيدو خدماتها المتعلقة بتقديم المشورة في مجال السياسات الصناعية. وتتيح عدة أدوات للسياسات العامة، بما فيها "التغيير الهيكلي ونهج التشخيص الصناعي" للبلدان إمكانية تحديد الميزة النسبية لديه بشكل أفضل، استناداً إلى خصائصه الصناعية الفريدة والهياكل المتاحة لديه. بالإضافة إلى ذلك، ظل "النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ" لليونيدو يوفر منهجية لتقييم وتحليل جدوى المشروع بشأن الجودة العالية في مرحلة ما قبل الاستثمار، وتيسير تحليل النتائج المالية والاقتصادية في الأجلين القصير والطويل للمشاريع الصناعية وغير الصناعية.

٧٣ - إن برامج التعاون التقني في مجال تطوير الأعمال التجارية ومبادرات تيسير الاستثمار ونقل التكنولوجيا المدعومة من مؤسسات بناء القدرات لتعزيز تنمية القطاع الخاص وتحسين القدرة التنافسية للأعمال التجارية، تحشد الاستثمارات وتيسر إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة للبلدان النامية. كما تدعم البرامج في هذا المجال تحسين مستوى المؤسسات الصناعية ومؤسسات الدعم التقني. بما في ذلك تقديم المشورة في مجال السياسات العامة الفعالة، وتعزيز التكنولوجيا من خلال شبكة اليونيدو لمكاتب ترويج الاستثمار

والتكنولوجيا. وأقامت اليونيدو أيضاً شراكة رئيسية مع الاتحاد الأفريقي لتسريع تنفيذ الخطة الأفريقية لصناعة المستحضرات الصيدلانية.

٧٤ - ويشكل تعزيز القدرات التجارية للبلدان التي تتيح لها إمكانية المشاركة المتزايدة في شبكات التجارة الإقليمية والعالمية، عاملاً حاسماً في نجاح عملية التصنيع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت اليونيدو عدة منشورات رئيسية في مجال السياسات العامة، شملت طبعة عام ٢٠١٣ من "الدليل المرجعي لبناء القدرات التجارية" والطبعة الثانية من تقرير "استيفاء المعايير، وكسب الأسواق - الامتثال لمعايير التجارة". وتقدم أدوات السياسات العامة هذه تحليلاً متعمقاً لخدمات المساعدة التقنية وآليات التعاون في مجال بناء القدرات التجارية، فضلاً عن التجارة الدولية والتحديات التي تواجه الامتثال في البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، واصلت اليونيدو مساعدة البلدان في تحسين عملياتها الصناعية في القطاعات التي تتسم بقدرات تصدير عالية لكي تتوافق مع المعايير ومتطلبات السوق المقبولة دولياً، وفي صياغة سياسات واستراتيجيات محلية ووطنية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية الصناعية والتغلب على الحواجز التقنية أمام التجارة. كما طورت هذه البرامج قدرات هيئات تقييم الامتثال الوطنية لإجراء اختبارات على المنتجات ومعاييرها وفق المعايير المعترف بها دولياً. وبوصفها عضواً في "شبكة القياس والاعتماد والتوحيد من أجل البلدان النامية"، شاركت اليونيدو في استضافة أمانة الشبكة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بالإضافة إلى مركز التجارة الدولية. ومن الأمثلة الأخيرة المتعلقة بالتجارة مشروع رئيسي لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي في نيجيريا، وبرنامج في هايتي لإنشاء "مكتب المعايير والمقاييس"، وتحسين البرامج المتعلقة بمختبرات الاختبار في كل من فييت نام وكمبوديا ونيبال وهايتي.

٧٥ - ويعد الامتثال للأمن الغذائي ومعايير النظافة الصحية أمراً أساسياً لمساعدة الصناعات الغذائية على توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق العالمية. لذلك، تواصل اليونيدو تقديم المساعدة لتنفيذ ممارسات النظافة الصحية الجيدة وإدخال نظم السلامة الغذائية، بالاستناد إلى تحليل المخاطر والوقاية وإمكانية التعقب في سلاسل القيمة الزراعية والصناعية. وفي هذا السياق، استضافت اليونيدو الاجتماع الأول للفريق العامل التقني للشراكة العالمية المعنية بالأمن الغذائي في عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى جهودها الرامية إلى تعزيز عمليات التفتيش الصحي للتجارة الدولية والإقليمية، أنشأت اليونيدو، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، مرفقاً للاستجابة السريعة من أجل السلامة الغذائية على أساس تجربي في كل من توغو وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا.

حماية البيئة

٧٦ - إن إعادة النظر في العمليات الصناعية لإيجاد أساليب إنتاج سليمة بيئياً لا تزال تشكل ركيزة رئيسية في برامج اليونيدو التقنية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتهدف برامج اليونيدو إلى وضع (أ) منهجيات إنتاج أنظف تتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد و (ب) توفير السلع والخدمات البيئية بمنهجية أكبر، بما في ذلك خدمات تصريف النفايات وإعادة استعمالها. وتقع في صميم هذا البرنامج الشبكة المشتركة بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد، وتعزيز تكييف واعتماد إنتاج أنظف يتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد في البلدان النامية. وتعزز هذه الشبكة، التي تغطي أكثر من ٥٠ بلداً، تبادل الخبرات والدراية التكنولوجية. وفي عام ٢٠١٣، شرعت اليونيدو والشبكة العالمية في إجراء استعراض عالمي للإنجازات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة بهدف دعم البلدان بالبيانات التجريبية والتوصيات المتعلقة بأطر السياسات الصناعية المستدامة القابلة للتطبيق. كما تعزز اليونيدو عملها في مجال إدارة المياه، ولا سيما من خلال منهجيتها المتكاملة المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً.

٧٧ - ومن خلال منبر الصناعة المراعية للبيئة التابع لليونيدو، أنشأت هذه الأخيرة إطار عمل عالمياً يجمع بين الحكومات والأعمال التجارية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بهدف زيادة حشد وتيسير ودعم إدماج تقديم الالتزامات والإجراءات الملموسة في جميع المناطق بشأن الصناعة المراعية للبيئة. وفي هذا السياق، نظمت اليونيدو مؤتمر الصناعة المراعية للبيئة في غوانغزو، الصين، في عام ٢٠١٣، الذي ركز بشكل خاص على إنشاء اقتصاد دائري من خلال كفاءة استخدام الموارد والإدارة البيئية الفعالة والسياسات العامة. ويسر المؤتمر تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين ٧٠٠ مشارك بشأن الاستراتيجيات الصناعية المراعية للبيئة المحلية والوطنية. وساهمت اليونيدو كذلك في "الشراكة من أجل تحقيق اقتصادٍ مراعي للبيئة" التي تدعم ٣٠ بلداً في وضع استراتيجيات وطنية مراعية للبيئة تنطلق من إيجاد التكنولوجيات النظيفة والهياكل الأساسية المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، ومن تكوين العمالة الماهرة في مجال مراعاة البيئة والحوكمة.

٧٨ - ويعد تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة من أكثر التدابير فعالية من حيث التكلفة لمساعدة البلدان النامية والناشئة ذات الإمدادات المحدودة على الوفاء بطلباتها المتزايدة على الطاقة وتخفيف الصلة القائمة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي. لذلك واصلت اليونيدو تقديم خدماتها بشأن إدارة الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، بما في ذلك مخططات التمويل الابتكارية. واستكمالا لدورها في مبادرة توفير الطاقة المستدامة

للجميع، تشنّ اليونيدو أيضاً شراكاتها مع مرفق البيئة العالمية التي تهدف إلى إنشاء عدد متزايد من البرامج لتعزيز الابتكارات في مجال التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على بناء قدرات وطنية للتكنولوجيات النظيفة، وتطوير نظام إيكولوجي يدعم مباشرة الأعمال الحرة. ومن الأمثلة على هذه البرامج برنامج التكنولوجيا النظيفة العالمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشراكات بين القطاع العام والخاص بشأن مؤشرات كفاءة نظم المحركات، بالتعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر. وفي عام ٢٠١٣، روج منتدى فيينا للطاقة الذي نظمته اليونيدو، هدفاً في مجال الطاقة لتعزيز أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشدد على أهمية التمويل والشراكة في كفاءة توفير الطاقة المستدامة.

٧٩ - ويمكن أن تعزز المجمعات الصناعية الإيكولوجية التنمية الصناعية بسرعة من خلال نقل وتكييف التكنولوجيا والمعارف والمهارات، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع. ولدى تطابقه مع معايير عالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية، يمكن لتطبيق ممارسات الإنتاج الأكثر كفاءة من حيث الموارد وإعادة استخدام نفايات الطاقة والمواد أن يساعد المجمعات الصناعية على تحقيق أشكال من التصنيع تحقق أهدافاً اجتماعية وتحمي البيئة في آن. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت اليونيدو نهجاً متعدد الأوجه لتحسين المجمعات الصناعية الإيكولوجية وتعميمها. ولدى المجمعات الصناعية إمكانية أن تكون أداة حيوية وقوية للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وتعمل كمراكز رئيسية لاستحداث المعارف الصناعية ونشرها وتطبيقها وتخفيف الابتكار.

٨٠ - إن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في العديد من الحالات يتطلب إجراء تحول صناعي وتحديث تكنولوجي. وتواصل اليونيدو، باعتبارها إحدى الوكالات المنفذة لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، تقديم الدعم بنجاح إلى البلدان النامية في جهودها التنفيذية. ففي عام ٢٠١٢ مثلاً، بلغت جميع البلدان التي تتلقى الدعم من اليونيدو المرحلة البارزة التي تقضي بتجميد استهلاك المركبات الكلوروفلوروكربونية عند مستوى خط الأساس، مما أحرز تقدماً في مجال حماية طبقة الأوزون، والتخفيف من حدة تغير المناخ. ومكّن البرامج أيضاً الصناعات من تحقيق زيادة في إنتاجيتها وتحسين أدائها الاقتصادي من حيث خفض تكاليف التشغيل، وتخفيض الصيانة والارتقاء بنوعية المنتجات. وفي عام ٢٠١٣، أصبحت اليونيدو إحدى الوكالات المنفذة لتحالف المناخ والهواء النظيف للحد من الملوثات المناخية قصيرة العمر، وقدمت مقترحات للقضاء على المركبات الكلوروفلوروكربونية في مجال الصناعة. وتواصل اليونيدو أيضاً برامجها في إطار اتفاقية

ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة التي تضم أكثر من ٥٠ مشروعاً تساعد بموجبها البلدان على تحديث خططها التنفيذية الوطنية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨١ - تبين إحصاءات اليونيدو أن تغيراً كبيراً قد طرأ على المشهد الصناعي العالمي، إذ تشير أرقام النمو الصناعي في الربع الأخير من عام ٢٠١٣، إلى حدوث زيادة في قطاع التصنيع في البلدان الصناعية الناشئة، وإلى أن النمو بدأ يصبح أكثر استدامة في أسواق البلدان الصناعية.

٨٢ - وفي السنوات الأخيرة، طرأت تغييرات هيكلية كبيرة على الصناعة في البلدان النامية، ويتوقع أن تعود هذه التحولات بفائدة كبيرة على الأداء الصناعي لهذه البلدان من حيث الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأجلين المتوسط والطويل.

٨٣ - ولا يمكن إنكار العلاقة بين التصنيع الشامل للجميع والمستدام من جهة، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل في جميع البلدان من جهة أخرى، كما هو شأن أوجه الترابط المتآزرة القائمة بين الصناعة والابتكار والقدرة على التكيف وتطوير الهياكل الأساسية. إن إيجاد قاعدة صناعية قوية يساعد البلدان على التعافي من حالات الركود بصورة أسرع من البلدان التي تفتقر إلى قطاعات تصنيع مكافئة.

٨٤ - وبالتطلع إلى المستقبل، سيكون من الضروري بذل جهود كبيرة لضمان زيادة شمولية الفوائد الناجمة عن التصنيع وتوزيع تلك الفوائد على نحو أكثر عدلاً بين النساء والرجال، وجميع الفئات والبلدان والمناطق. ويجب بذل جهود مماثلة لكفالة الاستدامة البيئية للقطاع الصناعي من خلال اتخاذ تدابير مثل تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وموارد الصناعة والحد من الأثر البيئي.

٨٥ - ولدى النظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اعتماد هدف يتعلق بالتصنيع الشامل للجميع والمستدام وبإقامة بني تحتية متينة وبالابتكار.

٨٦ - وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم نقل التكنولوجيا وإقامة شبكات المعارف باعتبارها وسائل رئيسية لتحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام. إن منبر الصناعة المراعية

للبيئة، ومبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، ومعهد تنمية القدرات، ومبادرة "الشبكات من أجل الرخاء" والمنتديات العالمية بشأن التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة قد تكون نماذج قيّمة في هذا المجال.

٨٧ - وبالإضافة إلى البرامج القائمة الواردة بالتفصيل في هذا التقرير، ستعزز اليونيدو الأعمال البرنامجية التي تضطلع بها، والشراكات القائمة على نطاق المنظومة في مجال إقامة بنية تحتية صناعية متينة، بما في ذلك بناء الهياكل الأساسية المؤسسية ذات الصلة.

٨٨ - وينبغي لليونيدو أن تعزز عملها في تشجيع شبكات ونظم الابتكارات في مجال الصناعة، بما في ذلك المجموعات والتجمعات الصناعية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ودعم الحكومات في معالجة المحددات الرئيسية للنمو الصناعي وتحقيق الازدهار في المستقبل.

٨٩ - وبغية دعم برنامج العمل هذا بفعالية، ينبغي لليونيدو أن تواصل تعزيز العوامل التمكينية الأربعة جميعاً وهي: التعاون التقني، والخدمات الاستشارية التحليلية المتعلقة بالسياسات، والأنشطة المعيارية، ونقل المعارف والربط الشبكي.